

أخبار وأسرار لبنانية

● **بلورة مناخات حوارية:** يقول مصدر قريب من الرئيس ميشال سليمان أنه ليس في الأفق إمكانية لانعقاد طاولة الحوار، فالرئيس تشاور ولا يزال يتشاور مع جميع الفرقاء الحواريين، إذا جاز التعبير، وجاءت ردود الجميع حتى الآن عليه بـ «نعم» مفرقة بكلمة «ولكن»، إلا أنه على الرغم من كل ذلك فهو مقتنع، بل مؤمن في ضوء التجارب، بأن الجميع سيجلسون في النهاية إلى طاولة الحوار.

ولسأ، فإنه يعمل حالياً ويعيداً عن الأضواء على بلورة المناخات الحوارية اللازمة في موازاة انتظاره لتبلور الوضعين الداخلي والخارجي بصورة أفضل، وكذلك انتظاره أجوبة المعنيين بالحوار، قبل أن يوجه الدعوات إليهم في وقت ليس بعيد.

● **القيادة السورية وحكومة ميفاتي:** ينقل عن القيادة السورية تقييمها الإيجابي بشكل عام لحكومة أداء الرئيس نجيب ميفاتي، وتفهمها للظروف والضغوط الهائلة التي واجهها ميفاتي وحكومته للالتزام بالعقوبات الدولية التي فرضتها واشنطن والاتحاد الأوروبي على دمشق، وهي مرتاحة جداً لكيفية إدارته لهذا الملف ولسائر الملفات الخلافية، وهي تدرك أيضاً أن حكومة ميفاتي جاءت في ظروف لبنانية وعربية ودولية بالغة الدقة والخطورة ووسط انقسامات حادة عربية واضطرابات ورغم ذلك استطاعت التعامل مع هذه الملفات بدقة.

● **خلافات سياسية:** مع أن زيارته العاصمة الأميركية تركزت على اجتماعات عقدها مع مسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أبرز الوزير محمد الصفدي لمساعد وزير الخزانة الأميركية شارلز كولنز المعطيات الآتية:

يأمل لبنان في أن تسحب واشنطن من التداول أي اعتقاد يقول إن الحكومة اللبنانية هي حكومة حزب الله. وهو موقف يجافي الحقيقة، لأن حكومة الرئيس نجيب ميفاتي ائتلافية، فيها أحزاب تنتمي إلى قوى 8 آذار من بينها حزب الله، لكن فيها أيضاً مستقلون، وعدد هؤلاء ليس بالقليل: 11 وزيراً من 30.

ليست هذه المرة الأولى التي يتمثل فيها حزب الله في حكومة لبنانية، وهو شارك في الحكومات الـ 4 السابقة منذ عام 2005 ونحن نعتبر مشاركته في الحكومة الحالية امتداداً للحكومات المتعاقبة. هدف الحكومة اللبنانية الحالية تنفيذ كل الالتزامات التي قطعها لبنان للمجتمع الدولي، وفي حال تعذر عليها تنفيذ هذه الالتزامات أو حيل دونها فلن تكون هذه الحكومة.

من الآن وإلى أن يتبين أن لبنان أخل بتعهداته، من الملائم التعامل واشتغل معاً إيجابياً. في وضع لبنان أن يؤكد جازماً للأطراف أن الحكومة الحالية هي ضمان حقيقي لتنفيذ القرارات الدولية، بما فيها التعاون مع المحكمة، وخصوصاً ما يتصل بتمويل لبنان حصته فيها.

● **محتفلان سياسياً بلرغم من أميركا:** في جدول زيارة البطريرك الراعي إلى الولايات المتحدة لا غياب كلياً للسياسة بوجود محطتين بارزتين: الأولى، الاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في الحادي والعشرين من الجاري يليه مؤتمر صحافي، والثانية، اللقاء مع تجمع الكنائس في «كنافا» في الـ 20 منه، وهي مؤسسة مسكونية تضم رؤساء الكنائس في المقاطعة، على أن يليها مؤتمر صحافي للراعي قد تحضر فيه السياسة أيضاً لناحية الأسئلة المفتوحة للحضور.

وفي غضون ذلك، نفى رئيس الحكومة نجيب ميفاتي صحة خبر نشرته صحيفة المستقبل ومفاده أن رئيس الحكومة زار دمشق سرا خلال زيارته لفرنسا مطلع الشهر الماضي، والتقى في المطار بوزير الخارجية السورية وليد المعلم ومسؤول المخابرات السورية السابق في لبنان رستم غزاله، ثم عاد إلى باريس ومنها إلى بيروت.

وقال بيان المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة أن هذا الخبر عار عن الصحة جملة وتفصيلاً، علماً أن زيارات رئيس الحكومة تكون زيارات رسمية وملعنا عنها وفقاً للأصول.

وكانت «المستقبل» ذكرت أن وزير الخارجية السوري طلب من ميفاتي جس نبض الإدارة الأميركية ووزارة الخارجية الأميركية تحديداً، حول استعداد القيادة السورية لمقابلة تسهيلات إقليمية على المسارين الفلسطيني والعراقي في مقابيل تخفيف الولايات المتحدة ضغطها عن النظام السوري، والمساهمة في تخفيف الضغط الدولي. وقال المصدر الذي روى هذا أنه كان بإمكان الوزير المعلم القيام بالمهمة عينها، أثناء وجوده في نيويورك إلا أنه أراد جس نبض الإدارة الأميركية عبر طرف ثالث.

وفي السياق السوري، سجل أمس موقف متقدم وصريح للإدارة الأميركية، مما يحكي عن تعرض سوريين معارضين لخضبات في لبنان، فقد زارت السفارة الأميركية مورا كوني وزير الدفاع اللبناني فايز غصن المحسوب على كتلة «المردة».

وقالت كوني أنها ناقشت مع الوزير برنامج زيارة العماد جان قهوجي قائد الجيش إلى الولايات المتحدة بدعوة من قائد الأركان المشتركة في الجيش الأميركي، داعية لبنان لحماية المعارضين السوريين على أراضيها.

● **بيروت - عمر جنبجر**

ميفاتي ينفي زيارة دمشق سراً واشنطن تدعو لبنان لحماية المعارضين السوريين على أراضيه وسليمان: الوضع السوري يسير باتجاه الديمقراطية



(محمود الطويل)

أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله مستقبلاً وزير الطاقة جبران باسيل

الاستئثار بمناصب المسيحيين في الإدارة والقضاء، خصوصاً رئاسة مجلس القضاء الأعلى. إلا أن الرئيس سليمان وفعلات مسيحية أخرى، تلقف لهم بالمرصاد.

وسيجال وزير الاتصالات العونسي الإطاحة بالمدير العام «لاوجيرو» عبر تحميله مسؤولية تصدير الوزارة في مواضيع الهاتف والإنترنت التي تواجه صعوبات جمة منذ تسلم الصحاوي هذه الوزارة.

وبملاقاة موقف رئيس الجمهورية من تمويل المحكمة، شددت أوساط الرئيس ميفاتي على أن تمويل المحكمة الدولية،

وحي نصل إلى النتيجة المرجوة منه، يتعين أن تتم معالجته بهدوء وروية، ويعيداً عن الصحف والإعلامي ومن دون أن يشكل هذا الأمر تحدياً لأي فريق.

ميفاتي ينفي زيارة دمشق سراً

المتحدة إدارة وقوات على الأراضي اللبنانية.

وذكرت مصادر أمنية أنه تم توقيف شخص وجه تحذيراً بخط اليد إلى مركز الأمم المتحدة في بنياً جيفينور.

وعلى جدول الأعمال أيضاً مشروع قانون لإصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية لإيفاء الديون على الدولة للمستشفيات وقبضتها نحو 120 مليار ليرة لبنانية.

ويبدو أن فريق حزب الله نجح في إدخال بند تعيين رئيس للجامعة اللبنانية وهو الوزير السابق عدنان السيد حسن، بعدما توصل إلى إقناع الرئيس ميشال سليمان به، وإزالة تحفظه عليه، بسبب إخلاله بتوجهات الرئيس الذي اختاره وزيراً. علماً أن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي حسان دياب وضع خمسة أسماء لرئاسة الجامعة.

وسيجال وزراء كتلة عون

ووصف العمل الحكومي بالمعقول، وأنه يحتاج إلى إنتاج وتفعيل أكبر، معتبراً أن الوضع صعب وليس سهلاً وأن موضوع تمويل المحكمة الدولية يدرس بعناية، وهدوء ومن دون ضجيج، متمنياً حصوله لأن لبنان ملتزم بذلك. ثم قال: لكن التمويل لا يبغي ملاحظات البعض على المحكمة. وعن التعيينات الإدارية قال الرئيس سليمان: نحن في انتظار أن يطبق كل وزير الآلية ويختار من يعينه في الشواغر القائمة، مشدداً على أن هيكلية الأمن في مختلف الدول أصبحت معقدة وكثيرة ونحن في لبنان مازلنا على العقلية القديمة.

«الاسكوا» إلى ضيقة

ويجتمع مجلس الوزراء في بعدما اليوم وعلى جدول أعماله 159 بنداً متخماً بالأمور الحياتية والتعيينات، فضلاً عن الأمور الأمنية المتصلة بوجود الأمم

وعلى حكومته الالتزام بالقرارات الدولية لمنع تعريضه لأي نوع من العقوبات الدولية.

ولفت الشريف في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن القرار 1757 يحتم على الحكومة اللبنانية تمويل المحكمة الدولية كونه قراراً صادراً عن مجلس الأمن الذي يترأسه لبنان مداورة أسوة بباقي الدول ذات العضوية غير الدائمة فيه، إنما في المقابل على الحكومة مراجعة الأمم المتحدة بشأن شروط إقامة المحكمة الدولية وإبراز الحجج اللازمة إما لتعديل بروتوكول التعاون الموقع معها وإما في أقصى الحالات للدفاع عن المتهمين الاربعة باغتيال الرئيس الحريري فيما لو كان هناك فتاوة ببراءتهم مما نسب إليهم، مهرباً على المستوى الشخصي عن فتاوة بعدم ضلوع «حزب الله»، بعملية الاغتيال وبنائها الفتاوة نفسها التي تساور الرئيس ميفاتي، لذلك يرى الشريف أنه يتوجب تعزيز هذه



خلدون الشريف

رأى القيادي الشمالي خلدون الشريف أن جعبة الإعلام والإعلاميين باتت متخمة بالتصاريح والمواقف الصادرة عن هذه الجهة السياسية أو تلك، والتي تتناول سلباً وإيجابياً طريقة رئيس الحكومة نجيب ميفاتي بإدارة ملف تمويل المحكمة الدولية، معتبراً أن كلام الرئيس ميفاتي بسواء في الداخل اللبناني أم في المحافل الدولية أكثر من واضح لجهة تأكيده احترام لبنان للقرارات الدولية والالتزام بها التزمها كاملاً بما فيها القرار 1757 الخاص بالمحكمة الدولية، مشيراً بالتالي إلى أن ما يتبع مواقف الرئيس ميفاتي من تغذيرات ومطالعات كالتكلم عن «اقتراح القول بالفضل» ليست سوى لاستهلاك الإعلامي وتغذيرات ساقطة بالاساس، وذلك لاعتباره أن مسألة احترام القرارات الدولية مسألة مبدئية غير خاضعة للمساومة انطلاقاً من كون لبنان جزءاً من الأمم المتحدة،

مصادر «14 آذار»: مواقف دار الفتوى تتطابق مع السعودية والحريري

أبدت مصادر قيادية في قوى 14 آذار ارتياحها إلى البيان الأخير الصادر عن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لجهة تأكيده على المحكمة الدولية ودعمه الواضح والصريح لحركات التغيير في العالم العربي، خصوصاً أنه جاء على مسافة أيام من القمة الروحية التي عقدت في دار الفتوى والتي تجاهلت تماماً موضوع المحكمة، كما تناولت الثورات العربية بشكل ملتبس وغامض.

المصادر رأت أن هذا التطور حسم مجدداً موقع دار الفتوى بانها مازالت على ثوابتها وفي صلب الخط السبائي، وبأن اللغط الذي دار أخيراً حول استقبالات الفتى قباني للفسيف السوري ووقد «حزب الله» قد تم طيه بعد جلسة «غسل القلوب» بين الفتى قباني والرئيس فؤاد السنيورة. وهذا ما دفع الأول إلى المسارعة لإعادة تصويب الأمور ووضعها في نصابها. ما شكل أرباباً لحزب الله الذي اعتقد أنه نجح في تحييد دار الفتوى أو استعابها.

ورأت المصادر أن إعادة تأكيد هذه الدار على المؤكد لا تتعلق فقط بعودة التواصل مع تيار «المستقبل» على أهميته وإنما بمحاولة لها علاقة أيضاً بموقف السعودية التي اعتبرت أن التباينات داخل الطائفة السنية حول ملفات إدارية لها علاقة بدار الفتوى أو ملفات سياسية، لا يجوز أن تفسح في المجال أمام حزب الله ليضع يده على هذا الموقع، من هنا كان ثمة تشديد على إعادة آلاء الثوابت وهذا ما جعل مواقف دار الفتوى تتطابق مع المواقف الصادرة عن السعودية والرئيس سعد الحريري وكتلة «المستقبل»، وقوى 14 آذار.

● **بيروت - محمد حرفوش**

والبراهين والإبانات التي تظهر براءتهم.

ورداً على سؤال حول أسباب امتناع المملكة العربية السعودية عن إعطاء الرئيس ميفاتي فرصة اللقاء بالملك عبدالله بن عبدالعزيز والمسؤولين السعوديين مادام يحظى بالغطاء العربي المطلوب لحكومته، ختم الشريف مؤكداً أن المملكة السعودية لا تضع «فيتو» على الرئيس ميفاتي، وبالتالي فإن اجتماع المكونات الثلاثة لا يعني انتفاء الفارق فيما بينها.

ولفت الشريف إلى أن الدعوى التي تقدم بها اللواء المتقاعد جميل السيد ضد المدعي العام الدولي هي بحد ذاتها إقرار بأن المحكمة الدولية كيان قائم فعلياً وبالتالي ما على لبنان سوى التعامل إيجابياً معها، إذ لا بد من الحضور أمام قوس المحكمة للدفاع عن الفتاوة ببراءة المتهمين الاربعة، ما يساهم بالكشف عن الجاني الحقيقي من خلال تبيان القرائن

● **بيروت - زينة طيارة**

هل يطبق قانون «النسبية» على انتخابات برلمان 2013؟

شعبة 1، دروز 1.

الجنوب (3 دوائر):

- صيدا جزين الزهراني (8 مقاعد): شعبة 2، روم كاثوليك 2، ماروني 2.
- النبطية مرجعيون حصصياً (8 مقاعد): شعبة 5، روم أرثوذكس 1، دروز 1، سنة 1.
- صور بنت جبيل (7 مقاعد): شعبة 7.

بيروت (المنزلة):

- الأشرافية رميل المدور المرغا الصيفي الباشورة (9 مقاعد): أرمن أرثوذكس 3، ماروني 1، روم أرثوذكس.
- 1، روم كاثوليك 1، أرمن كاثوليك 1، سنة 1، شعبة 1 - رأس بيروت دار المريسة ميناء الحصن زقاق البلاط المزرة المصطبغة (10 مقاعد): سنة 5، شعبة 1.

دروز 1، ماروني 1، روم أرثوذكس 1، إنجيلي 1 رغم هذا الانجاز. الاعتقاد السائد أن هذا القانون لن يرى النور قريباً باعتبار أن اللحظة السياسية ليست مؤاتية لإقراره، ولا تسمح بوضع قانون انتخاب جديد، لجملة من الاعتبارات أبرزها أن استمرار الحراك في سورية بات يستدعي الترتيب إلى حين جلاء حقيقة الوضع، لأن هناك صعوبة في استعداء العناوين الرئيسة للقانون ما لم يستقر الوضع فيها، إضافة إلى وجود أكثر من رأي داخل الحكومة في شأن النظام النسبي الواجب اعتماده في ظل اعتراض ملعن من النائب وليد جنبلاط وهو فريق أساسي في الحكومة وقوة مرجحة في المجلس النيابي، واعتراضات

تحليل إخباري

تسلم الرئيس ميشال سليمان نسخة من مشروع قانون الانتخابات الذي أنجزته وزارة الداخلية بعدما كان قد بدأ العمل به وقطع شوطاً كبيراً أيام الوزير السابق زياد بارود. وأهم ما فيه إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس 15 دائرة وسطى موزعة الشكل التالي:

- جبل لبنان (4 دوائر):
- جبيل كسروان (8 مقاعد): ماروني 7، شعبة 1.
- المتن (مقاعد): ماروني 4، روم أرثوذكس 2، روم كاثوليك 1، أرمن أرثوذكس 1.
- بعبداء (11 مقعد): ماروني 5، دروز 3، شعبة 2، روم أرثوذكس 1.
- عاليه الشوف (8 مقاعد): ماروني 3، سنة 2، دروز 2، روم كاثوليك 1.

الشمال (3 دوائر):

- عكار (7 مقاعد): سنة 3، روم أرثوذكس 2، ماروني 1، علوي 1.
- طرابلس، النية الضنية (11): سنة 8، روم أرثوذكس 1، ماروني 1، علوي 1.
- زغرتا بشرى البترون الكورة (10): ماروني 7، روم أرثوذكس 3.

البقاع (3 دوائر):

- جبليك الهرمل (10 مقاعد): شعبة 6، سنة 2، ماروني 1، روم كاثوليك 1.
- زحلة (7 مقاعد): روم كاثوليك 2، ماروني 1، روم أرثوذكس 1، أرمن أرثوذكس 1، سنة 1، شعبة 1.
- راشيا البقاع الغربي (6 مقاعد): سنة 2، ماروني 1، روم أرثوذكس 1.

أخرى من قوى أساسية في المجلس مثل تيار المستقبل، في حين أن اجتماعات بركي لم تتوصل إلى حسم القرار والاتجاهات الموزعة بين «نسبية» و«فردية» واقتراح أرثوذكسي» (كل طائفة تنتخب نوابها).

كما أن الترتيب في حسم المواقف من النظام النسبي ينطلق من عدم وضوح الرؤية بخصوص المستقبل الذي سيكون عليه لبنان مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات، لاسيما أن أحداً لا يضمن أن الأكثرية بقواها الحالية ستبقى موحدة وستخوض الانتخابات على لوائح ائتلافية، أو أن المعارضة لن تتعرض إلى خضات داخلية يمكن أن تبدل من انتشار موضوعها السياسي.

وفي حين يرى مؤيدو النظام النسبي أن هذا النظام يحمي التنوع والتعددية ويساهم في تحجيم الأحادية ويصون حقوق الأقليات السياسية والطائفية، ينطلق المخفطون والمعارضون على هذا النظام من جملة اعتبارات أبرزها:

- أن النسبية تصح نظرياً لكنها تؤدي عند تطبيقها إلى فوضى كبيرة في الحياة السياسية نتيجة لعدم توافر أكثرية لتشكيل حكومة ما يضطرها إلى الدعوة إلى ائتلاف حكومي، الأمر الذي يشرع الباب على سلسلة من الأزمات في الحياة السياسية كما يجري في إسرائيل التي تعتمد النسبية في الانتخابات التشريعية.
- أن النظام النسبي يمنع الحاسبة ويعطلها حتى لو تمكن من تأمين صحة التمثيل لمختلف القوى والفتات، لأن القائمين على الائتلاف يتدبرون به لتغيير الفشل في تطبيق برامجهم الحكومية ومشاريعهم.
- أن النسبية لا تلغي الحرب القائمة على أساس المال والإعلام نظراً للحاجة إلى تجييش الرأي العام وتعبئته وراء اللوائح المتنافسة. كما أنها تسجن الناخب ضمن اللوائح الملعبة سلفاً من جانب الزعامات

الطائفية وتقيد حريته من دون إغفال صعوبة الفرز وتعبئته. ● أن نظام النسبية لا يضيف على الانتخابات الميثاقية الطائفية ذلك لأنه في حال تم إسقاط هذا النظام على نتائج انتخابات عام 2009 لتبين أن 41 نائباً مسيحياً فقط سينتخبون من ناخبين مسيحيين، في حين أن البقية سينتخبون برفاعة أصوات الطوائف الأخرى، سواء تمتع هؤلاء بحياة شعبية أو لم يتمتعوا.

وعلى سبيل المثال سجل مجلس النواب المسيحيون في بعلبك الهرمل وبيروت الثالثة على أكثاف الأصوات الإسلامية مهما كانت قيمتهم التمثيلية.

● أن مرشح أي أقلية سيكون حكماً من الأئحة الأضعف بعدما تستنفد الأئحة الأقفى المقاعد المخصصة لها، وقد لا يكون هذا المرشح هو الممثل الحقيقي لهذه الفئة، وهذا ما يحصل مع مرشح المقعد الماروني في مدينة طرابلس على سبيل المثال، أو المرشح العلوي.

انطلاقاً من كل هذه التحفظات لا يستبعد البعض أن يستقر الرأي في نهاية المطاف على بث الروح في قانون الانتخاب الحالي، أي النظام الأكثرى لتعذر التوافق على قانون جديد. ويرى آخرون أن الحل الانتخابي الذي تشهد الساحة اللبنانية يبقى حتى إشعار آخر بل عملياً لا يخلو من حدود اختيار النيات وتقطيع الوقت، ولن يبدد من هواجس هذا الفريق أو ذاك لجهة أن من السابق لأوانه إقحام البلد في مخاض الانتخابات قانوناً وتحالفات، ويعدو السبب - بحسب رأيهم - إلى أن للاستحقاق الانتخابي المقبل نكهة سياسية خاصة تتعلق بأن المجلس النيابي الجديد سينتخب رئيس الجمهورية وبالتالي تحفظ معظم الأطراف بأوراقها ولا تريد الكشف عنها في الوقت المستقطع لئلا تحرقها.